مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة، م١٤، ع١، ص ص ٣-٤٠ (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)

تخطيط وتنمية السياحة المستدامة في الدول العربية

سيد فتحي أحمد الخولي
أستاذ مشارك
قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك عبدالعزيز – جدة – المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٤٢٠/٦/١٧هـ وقبل للنشر في ١٤٢٠/١٠/٢٩هـ)

المستخلص :تعتبر السياحة من أكثر الأنشطة الإنسانية تعقيداً وذلك بسبب تداخل العوامل المؤثرة في عناصرها المتعددة والمتداخلة أيضاً . حيث تختلف التغيرات المؤثرة في جانب الطلب عن المتغيرات المؤثرة في جانب العرض بالإضافة إلى التكامل الرأسي والأفقي للأنشطة السياحية . وكأي قطاع اقتصادي آخر فإن قطاع السياحة يعتمد في إنتاج الخدمات السياحية على الموارد الطبيعية، ومن أهمها البيئة، ومن الملاحظ أن غالبية عناصر السياحة ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالموارد البيئية . وتتمثل السياحة في مجموعة الأنشطة الترويحية التي يقوم بها أفراد خلال انتقالهم المؤقت إلى مناطق غير أماكن سكنهم الدائم وتعكس هذه الأنشطة العلاقة المتداخلة بين السياحة والبيئة .

ويهدف هذا البحث إلى توضيح الأهمية الاقتصادية للسياحة وأبعادها الاقتصادية باعتبارها صناعة متكاملة تساهم بصورة رئيسية في التنمية الاقتصادية والمستدامة، وكذلك توضيح أهمية الحفاظ على البيئة من خلال تطوير مفهوم السياحة المستدامة .

وتتناول هذه الدراسة الوصفية والتحليلية بحث مفهوم السياحة وأنواعها وعناصرها وآثارها الاقتصادية، ثم أهمية صون البيئة من خلال التنمية المستدامة للسياحة، واستعراض تحليلي للعلاقة بين البيئة والسياحة، وأخيراً تخطيط تنمية السياحة المستدامة والأدوار التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية لضمان تنمية سياحية مستدامة .

مقدمة

برزت السياحة كأسرع القطاعات الاقتصادية نموًا في الاقتصاد العالمي وكعامل مساهم هام في النمو الاقتصادي الدائم والتنمية المستدامة، لما لهذا القطاع من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية . ويمكن لقطاع السياحة أن يكون محركاً رئيسيا للتنمية الاقتصادية في الدول النامية نظراً لإمكانياته الواسعة في توليد الدخل وفرص العمل . فقد أصبحت السياحة أكبر صناعة في العالم حيث تقدر حركة السياحة العالمية بنحو ٦١٨ مليون سائح (عام ١٩٩٧م) ينفقون أكثر من ٤٣٣ مليار دولار (لا تشمل تكاليف النقل الجوى)، هذا بالإضافة إلى أن قطاع السياحة قد وفر أكثر من ٢٠٠ مليون فرصة عمل على المستوى العالمي . (تقرير منظمة السياحة العالمية – ١٩٩٨م) .

وخلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة والمعروف بقمة الأرض، والذي عقد في مدينة ريو دى جانيرو في البرازيل، يوم ١٤ يونيو ١٩٩٢م، تبنت حكومات ١٨٢ دولة جدول أعمال القرن الواحد والعشرين " أجندة-٢١" ويتضمن خطة لضمان مستقبل مستدام لكوكب الأرض خلال الفترة الحالية وحتى بدايات القرن القادم، حيث يحدد المسائل البيئية والتنموية التي تهدد بإحداث كوارث اقتصادية وبيئية، ويطرح إستراتيجية للتحول إلى ممارسات تنموية أكثر استدامة، والتي تعرف بالتنمية المستدامة التي توازن بين احتياجات البيئة والتنمية واحتياجات الأجيال الحالية والمتعاقبة . وعلى الرغم من عدم وجود فصل مستقل بالسياحة في "أجندة-٢١"، فإن كثيرًا من موضوعات السياحة تم مناقشتها في فصول أخرى مثل المرتبطة بالنقل، البحار والبحيرات، والغابات .

وانطلاقاً من الأهمية المتزايدة لقطاع السياحة ودوره في دعم الاقتصادات النامية –وخاصة في الدول العربية الثرية بمقومات السياحة– وكذلك أهمية حماية البيئة والحفاظ على مواردها كإطار شامل لكل عمليات التنمية في أي قطاع حرصاً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن تنمية السياحة بصفة مستدامة يستدعي اهتمام الوحدات الاقتصادية المشاركة في تنمية أي اقتصاد سواءً في القطاع العام أو الخاص .

ويهدف هذا البحث إلى توضيح الأهمية الاقتصادية للسياحة وأبعادها الاقتصادية باعتبارها صناعة متكاملة تساهم بصورة رئيسية في التنمية الاقتصادية والمستدامة، وكذلك توضيح أهمية

الحفاظ على البيئة من خلال تطوير مفهوم السياحة المستدامة . فعلى الرغم من ضخامة قطاع السياحة وتعدد الأنشطة المرتبطة به، فإن آثاره على البيئة لم تكن ذات أهمية كبيرة في الماضي . و لم تعد المحافظة على البيئة مجرد قيمة دينية وأخلاقية بل امتدت لتصبح سلوكًا اقتصاديًا له عائد خاص . ويعتبر قطاع السياحة من أبرز القطاعات التي توضح القيمة الاقتصادية للمحافظة على البيئة .

ويأمل الباحث أن يكون للبحث فائدة عند المخططين والهيئات المنظمة للقطاعات السياحية في الدول العربية حيث إنه يربط بين العائد الاقتصادي من النشاط السياحي وأهمية الحفاظ على البيئة من خلال تبني الوحدات الاقتصادية المختلفة (الأفراد، القطاع الخاص، القطاع العام، المنظمات الإقليمية والدولية) لمفهوم السياحة المستدامة للتوصيات الواردة في نهاية البحث حول أدوار هذه الوحدات والتي تتفق مع التوصيات الواردة في "أجندة-٢١" .

ومن جهة أخرى يمكن الاستفادة من هذه الدراسة عند التخطيط للأنشطة في قطاع السياحة بصورة مستدامة، فإن الفكرة الأساسية تتمثل في أن الاهتمام بالبيئة ومكوناتها عند تقديم خدمات السياحة يؤدي إلى زيادة الإيرادات المتوقعة من هذه الخدمات باعتبار أن البيئة أحد المدخلات الأساسية في صناعة السياحة. كما أن تكاليف العناية بالبيئة وتطوير مواردها في القطاع السياحي أقل من تكاليف العناية بالبيئة في قطاعات الزراعة والصناعة حيث تتطلب إحداث تغيرات في المدخلات الإنتاجية .

كما يؤدي التخطيط السليم للسياحة بصورة مستدامة إلى ملاءمة القدرة الاستيعابية للموارد البيئية المتاحة في أي مقصد سياحي للأعداد المستهدفة من السيّاح .

وتتناول هذه الدراسة الوصفية والتحليلية بحث مفهوم السياحة وأنواعها وعناصرها وآثارها الاقتصادية، ثم أهمية صون البيئة من خلال التنمية المستدامة للسياحة، واستعراض تحليلي للعلاقة بين البيئة والسياحة، وأخيراً تخطيط تنمية السياحة المستدامة، والأدوار التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية لضمان تنمية سياحية مستدامة .

الفصل الأول
النشاط السياحي

مفهوم السياحة

لفظ السياحة في اللغة العربية يعنى الضرب في الأرض[١]، ويقابله في اللغات اللاتينية كلمة Tourism والمشتقة من جملة To Tour، أي يدور أو يجول. وهناك عدة تعاريف لمفهوم السياحة نورد منها : (السياحة عبارة عن نشاط ترفيهي يشمل السفر أو الإقامة بعيداً عن الموطن المعتاد من أجل الترفيه الراحة والتزود بالتجارب والثقافة بفضل مشاهدة مرئيات جديدة للنشاط البشرى ولوحات لطبيعة مجهولة)[٢] . وآخر يعرف السياحة (بأنها مجموعة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المتولدة عن الأسفار) . كما تعرفها الأكاديمية الدولية للسياحة بأنها (مجموعة التنقلات البشرية والأنشطة المترتبة عليها والناجمة عن ابتعاد الإنسان عن موطنه تحقيقًا لرغبة الانطلاق الكامنة في كل فرد) . وأخيرًا وليس آخرًا (السياحة عبارة عن مجموعة العلاقات والتصرفات المتولدة عن إقامة وارتحال الأفراد طالما أن هذه الإقامة وهذا الارتحال لا يقصد بهما الربح) . ونجد أن هذه التعاريف وغيرها التي أوردها د. أحمد الجلاد في كتابه "مدخل إلى علم السياحة" تركز على فوائد السياحة والخلط بين الأنواع المختلفة للسياحة، أو الأسباب الكامنة خلف القيام بنشاط السياحة أو الجمع بين الانتقال بهدف الترفيه والأهداف الأخرى[٣] . ولهذا نورد التعريف التالي (السياحة هي الانتقال المؤقت للأفراد بهدف تعظيم المنافع الناجمة عن القيام بمجموعة من الأنشطة) . ويمكن من خلال تحديد نوعية مجموعة الأنشطة وَصْفُ نوع السياحة، حيث إنه من المعروف أن هناك عدة أنواع للسياحة مثل : السياحة الدينية بهدف زيارة المشاعر المقدسة، والسياحة العلاجية سواء كانت بغرض الاستشفاء في مناطق علاج طبيعي أو في مستشفيات متخصصة، والسياحة العلمية والتي يقوم بها بعض الطلاب ضمن برنامج دراسي معين، وسياحة المؤتمرات والندوات العلمية، وسياحة الترفيه والاستجمام . ويجمع هذا التعريف أهم العناصر التي تشترك فيها معظم التعريفات السابقة، وهي أن السياحة انتقال مؤقت للفرد خارج مقر إقامته المعتاد، وإن هناك أكثر من دافع للانتقال لا

---

(١) يقال ساح الماء أي جرى على الأرض، وساح في الأرض يسيح سيحًا وسيوحًا وسياحًا وسياحة وسيحًا بفتح الياء أي ذهب (مختار الصحاح : ص ص ٣٢٤، ٣٢٥).

(٢) **أبو بكر الحميدي**، *إدارة الفنادق*، الجزء الأول، مطبعة نحال، القاهرة ١٩٦٨م، ص ص٢٨-٣١ .

(٣) **أحمد الجلاد**، *مدخل إلى علم السياحة*، عالم الكتب، القاهرة ١٩٩٨م، ص ص ٥٤-٥٩ .

تشمل أغراض تحقيق ربح أو تحصيل أجر، كما أن الفرد يقوم بمجموعة من الأنشطة خلال فترة الانتقال المؤقت أو تحدد هذه الأنشطة نوع السياحة .

ويقصد بسياحة الترفيه الانتقال المؤقت للأفراد خلال أوقات الترفيه Leisure Time بهدف تعظيم المنافع الناجمة عن القيام بمجموعة من الأنشطة الترويحية Recreational Activities، وتشمل السياحة الرياضية المتعلقة بالمشاهدة أو الاشتراك في بعض الألعاب الرياضية ضمن مباريات أو دورات مقامة بعيدًا عن الموطن الأصلي، كما تشمل السياحة الاجتماعية المتعلقة بزيارة بعض الأقارب أو الأصدقاء أو المعارف المقيمين بعيدًا عن الوطن الأصلي . وبالإضافة إلى ذلك نجد أنها تشمل الدوافع الإنسانية الأخرى للسياحة مثل الاطلاع على الآثار والمناطق ذات السمات الطبيعية والحضارية المختلفة، أو الرغبة في المغامرة والاستكشاف للتزود بالتجارب والثقافة، أو زيارة معارض أو متاحف أو مهرجانات أو احتفالات شعبية معينة، أو المشاركة في رحلة اجتماعية للاستطلاع الثقافي، أو لمجرد الاسترخاء والهروب من تلوث وازدحام المدن، أو مشاكل العمل.

أنواع السياحة

يمكن تقسيم السياحة إلى عدة أنواع وفقًا للهدف من السياحة مثل :

أ ــ السياحة الدينية : وهي الانتقال المؤقت للأفراد خلال أوقات معينة للقيام بمجموعة من الشعائر الدينية مثل زيارة المسلمين للأماكن المقدسة كالمسجد الحرام وأداء الحج أو العمرة في مكة المكرمة أو زيارة المسجد النبوي في المدينة المنورة .

ب ــ السياحة العلاجية : وهى الانتقال المؤقت للأفراد إلى أحد الأماكن التي تتوفر بها مستشفيات متخصصة ومتميزة، أو إلى المنتجعات الإستشفائية مثل المناطق التي ينتشر فيها العلاج باستخدام الموارد الطبيعية كالمياه المعدنية أو الساخنة أو الشمس أو خصائص مناخية معينة . ومن جهة أخرى يمكن ربط بعض الأنواع الأخرى من السياحة بالسياحة العلاجية إذا كان الهدف الأساسي هو الاسترخاء والعلاج النفسي.

جـ ــ السياحة الثقافية : وهى الانتقال المؤقت للأفراد إلى المناطق المختلفة بهدف دراسة آثار وعادات وثقافة وتقاليد بيئات جديدة، أو بهدف القيام بتجارب علمية ميدانية. ويمكن أن تشمل السياحة الثقافية السياحة العلمية والاجتماعية.

د ــ السياحة الرياضية : وهى الانتقال المؤقت للأفراد إلى المناطق التي يمكن فيها ممارسة بعض الألعاب الرياضية : الفردية مثل التزلج على الجليد أو على الرمال أو الصيد أو الغوص، أو الجماعية كالاشتراك في الألعاب المختلفة مع مجموعات أخرى، أو مجرد الاشتراك في معسكر رياضي مثل المعسكرات التي تسبق المباريات المنظمة. كما تشمل السياحة الرياضية الانتقال إلى المناطق التي تقام فيها الألعاب الدولية مثل مباريات كأس العالم أو الألعاب الأولمبية.

هـ ــ سياحة المؤتمرات : وهى الانتقال المؤقت للأفراد إلى المناطق التي تقام فيها مؤتمرات دولية أو إقليمية أو محلية أو دورات تدريبية بصورة تسمح بالقيام ببعض الأنشطة الترفيهية الأخرى.

و ــ السياحة الاقتصادية : وهى الانتقال المؤقت للأفراد لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ترتبط بمجالات عملهم مثل حضور المعارض الدولية .

ز ــ السياحة الترفيهية : وهى الانتقال المؤقت للأفراد بغرض الترفيه، على الرغم من أن معظم الأشكال الأخرى للسياحة تتضمن ترفيهاً، إلا أن هذا النوع يقتصر على تحقيق أهداف متعلقة بالاسترخاء والاستجمام وتغيير نمط الحياة والراحة الجسدية والنفسية.

كما يمكن تقسيم السياحة إلى نوعين وفقاً للموقع الجغرافي لمناطق ممارسة الأنشطة التي تتضمنها السياحة وهما :

أ ــ السياحة الخارجية (الدولية) : وهى الانتقال المؤقت للأفراد إلى خارج الحدود السياسية للدول التي يتبعونها.

ب ــ السياحة الداخلية : وهى الانتقال المؤقت للأفراد في داخل الحدود السياسية لمواطنهم الأصلية.

عناصر السياحـــة

تتمثل عناصر السياحة[٤] في مجموع المقومات الأساسية للأنشطة الترفيهية التي يقوم بها الأفراد أثناء السياحة : ويمكن تقسيم هذه المقومات على النحو التالي :

---

(٤) اعتمد البحث في تحديد عناصر السياحة على المراجع التالية :

1. **Robert W. Macintosh,** *Tourism : Principles, Philosophies,* Grid Inc. Columbus, Ohio USA, 1972.
2. **Michael Chubb** and **Holly R. Chubb**, *One Third of our Time,* John Wiley and Sons Inc., New York, U.S.A., 1981.

أولاً : الموارد الطبيعية

ويقصد بالموارد كل ما تتميز به المنطقة السياحية من حيث الموقع والطقس، والمناخ، والطبيعة الجغرافية للسطح، والمياه، والحياة النباتية، والحياة الحيوانية والطيور، وغير ذلك من القيم الجمالية للطبيعة.

وتتداخل آثار الموارد الطبيعية بصورة كبيرة مثل تداخل الموقع والطقس والمناخ وأشكال الحياة فيها، فموقع أي منطقة يحدد طقسها ومناخها وأشكال الحياة النباتية والحيوانية وأشكال الطيور.

أ – الطقس والمناخ : ويعتبر الطقس وصفًا لحالة درجة الحرارة واتجاه وسرعة الهواء والضغط الجوي والرطوبة والغيوم والأمطار والضباب، أما المناخ فهو تعبير عن التغيرات طويلة الأجل في حالات الطقس التي تتأثر بعدة عوامل أهمها البعد عن خطوط العرض Latitude، والارتفاع على سطح البحر elevation والتضاريس، وتغيرات الفصول والتي تحددها حركة الأرض حول الشمس، وميل محورها عن مستوى الدوران.

ولا يمكن القول بأفضلية الموارد الطبيعية في منطقة ما عن غيرها إلا من خلال تفضيلات الأفراد للأنشطة الترويحية التي يمارسونها خلال السياحة. فمثلا نجد أن تفضيل بعض الأفراد لطقس معين يعتمد على تفضيلاتهم للأنشطة الترويحية، فالأمطار قد تعتبر من قبل العديد من الأفراد بأنها عائق على أنشطتهم الترويحية لما لها من آثار على الأفراد والطرق (خاصة غير المعبدة منها) والمنتزهات، إلا أن هناك بعض الأفراد يفضلون الطقس الممطر خاصة لمن يهوى جمع بعض الفطريات كالفقع أو التمتع برؤية تدفق الأودية وظهور الزهور البرية. كما أن ارتفاع درجة حرارة الجو قد يكون مناسبًا لمن يهوى السباحة، بينما نجد أن انخفاض درجة الحرارة مناسبٌ لمفضلي التزلج على الجليد .

ب ــ الطبيعة الجغرافية للمنطقة وشكل أراضيها : ويقصد بها مجموعة الخصائص التي تتميز بها تضاريس سطح منطقة سياحية ما من جبال أو وديان أو صخور أو صحارى أو سهول، بالإضافة إلى طبيعة الأرض في المنطقة خاصة مدى توزّع المياه السطحية فيها وصورها، ولا يمكن تحديد نوع أمثل من حيث الطبيعة الجغرافية أو صور أراضي المنطقة، حيث تعتمد على تفضيلات الأفراد للأنشطة الترويحية التي يمارسونها خلال السياحة. فنجد مثلاً أن محبي تسلق الجبال يفضلون وجود سلاسل جبلية، بينما يفضل محبي الرياضة والأنشطة البحرية المناطق الساحلية .

جـــ المياه : ويقصد بها صور المياه في المنطقة السياحية سواء بحيرات أو أنهار أو شلالات أو وديان جارية، أو بحار أو محيطات . ومما لا شك فيه أن كثيرًا من الأنشطة الترويحية ترتبط بالمياه، وبغض النظر عن تأثيرها في الطقس وطبيعة السطح نجد أن أهمية الماء للحياة انعكست على كثير من الأنشطة الترويحية . وتتعاظم أهمية الماء للأنشطة الترويحية عند مناطق التقاء الماء باليابسة، ومن أمثلة هذه الأنشطة الاسترخاء على الشاطئ، السباحة، صيد الأسماك، جمع الأصداف، المخيمات والمعسكرات الترفيهية، التصوير، التزلج على الماء، قيادة القوارب واليخوت والغوص .

د ـــ الحياة النباتية : وتؤثر الحياة النباتية في منطقة سياحية ما على الأنشطة الترفيهية التي يزاولها الأفراد أثناء السياحة، فنجد مثلاً أن الغابات تشجع من يهوى المعسكرات الترفيهية والمخيمات، والحشائش الخضراء المنبسطة تلائم العديد من الهوايات الرياضية والأنشطة الترويحية .

هـــ الحياة الحيوانية والطيور : وتتمثل في مجموعة الحيوانات والطيور التي تعيش في منطقة سياحية ما، وبالرغم من وجود بعض الكائنات الحية التي تؤثر سلباً في السياحة مثل الثعابين والعقارب والبعوض والحيوانات المفترسة إلا أن هناك من يفضل وجود صورة مختلفة من الحيوانات والطيور خاصة الأفراد من محبي هوايات الصيد أو التصوير .

ثانيًا : الموارد الحضرية والإقليمية

وهي مجموعة الآثار التاريخية في المنطقة وطريقة معيشة سكانها وعاداتهم وتقاليدهم وتراثهم وطرق التعبير عن حضارتهم ومنجزاتهم وخصائصهم . فمن المعروف أن اكتشاف مناطق جديدة والتعرف على مجتمعات وثقافات جديدة يعتبر أحد أهداف السياحة لكثير من الأفراد، ولهذا نجد أن مثل هذه الموارد تجذب أعدادًا كبيرة من السيّاح .

ثالثًا : المواصلات ووسائل الانتقال

وتشمل كل ما يتعلق بمواصلات الأفراد من وإلى المنطقة السياحية وداخلها، وتضم شركات الطيران وشركات تأجير السيارات والسيارات الخاصة والعامة، وسيارات الأجرة، والقطارات والمصاعد الأفقية (كالتلفريك)، ومحطات خدمة السيارات وورش تصليحها، ومحلات بيع قطع غيار السيارات وغير ذلك . ومما لا شك فيه أن قرار اختيار الأفراد لمنطقة سياحية معينة يعتمد على تناسب وسيلة الانتقال من وإلى هذه المنطقة مع دخلهم وأذواقهم، كما أن هناك العديد من الأنشطة الترويحية التي يقومون بها أثناء السياحة التي تعتمد بصورة رئيسية على مدى توفر وسائل

الانتقال داخل المنطقة السياحية . ولكي تخدم المواصلات الأغراض السياحية بالشكل الأمثل يجب أن تتمتع بالراحة والأمان والسرعة والسعة والتردد والانتظام والشمول والكلفة المناسبة والمسئولية(٥).

رابعاً : هياكل البنية الأساسية

وتتمثل في منجزات المنطقة السياحية في إنشاء الطرق الرئيسية والجسور، ومحطات توليد الكهرباء ووسائل الاتصال، وشبكات الصرف الصحي ومصادر المياه النقية وغير ذلك من الخدمات العامة التي تدعم عمليات التنمية، بالإضافة إلى الأمن والحماية. وبالرغم من وجود بعض الأفراد ممن يفضلون المناطق السياحية ذات الحد الأدنى من الخدمات العامة مثل محبي الحياة الريفية ومفضلي الابتعاد عن حياة المدن الصاخبة، إلا أن الكثير من الأفراد يفضلون المناطق الساحلية التي تتوفر فيها معظم الخدمات .

خامساً : هياكل البنية العلوية

وتشمل المنشآت والخدمات اللازمة للجذب السياحي لمنطقة ما مثل المساجد والفنادق، المستشفيات، المطاعم، بيوت الشباب، الأسواق والمحلات التجارية، المتاحف التاريخية أوالمتخصصة، المنتزهات والمنشآت السياحية العامة أو الخاصة، الجمعيات الثقافية، مراكز الاستعلامات السياحية ومؤسسات الخدمات السياحية والمعارض وغير ذلك. ويتضح لنا من الأمثلة المذكورة لهياكل البنية العلوية مدى أهميتها في تيسير حياة الأفراد وأنشطتهم الترويحية أثناء السياحة.

سادساً : الخدمات السياحية وإدارتها

وهي الخدمات التي تقدمها المؤسسات السياحية المتخصصة سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص، والعمالة السياحية، والطريقة التي تدار بها المنتجعات الترفيهية والخدمات السياحية في المنطقة السياحية . ويندرج تحت إدارة المنتجعات والخدمات السياحية تحديد المنطقة التي تقع تحت اختصاصها، وأنواع الأنشطة الترفيهية وبرامجها، وتحديد هيكل الإدارات السياحية المتخصصة، ووضع النظم والسياسات المحفزة للسياحة، والتخطيط السياحي، والبحث في مجال السياحة وبناء وتشغيل وصيانة هياكل البنية الأساسية والعلوية وغير ذلك .

---

(٥) **كمال عبدالقادر ولي**، أثر المواصلات على السياحة في الوطن العربي، *مجلة النقل البرى العربي*، السنة الخامسة، العدد العاشر، يونيو ١٩٨٦، ص ص٣١-٣٥ .

سابعاً : العناصر السياحية المؤقتة

ويقصد بها الأحداث السياحية التي لها صفة مؤقتة مثل الأحداث الموسمية والمهرجانات، والمباريات الرياضية، والمؤتمرات والندوات، والحفلات والمعارض الشعبية .

آثار السياحة

تساهم السياحة في تحقيق مستويات أعلى من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والفكرية والصحية والثقافية سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع ككل .

أ ــ على مستوى الفرد

السياحة هي الانتقال المؤقت للأفراد خلال أوقات الترفيه بهدف تعظيم المنافع الناجمة عن القيام بمجموعة من الأنشطة الترويحية، ولهذا فإن المنافع التي يتوقعها الأفراد من مجموعة الأنشطة الترويحية والتي يمارسونها خلال عملية السياحة تمثل الدافع الرئيسي لهذا الانتقال المؤقت. ويمكن أن نلخص انعكاسات السياحة على الفرد في كونها عملية لتحويل أوقات الترفيه من جانب كمي Quantative إلى جانب نوعى Qualitative ومن منطلق كون السياحة نشاطًا طوعيًا (اختياريًا) يقوم به الفرد نتيجة واقع ورغبات شخصية، فإن مدى ما يحققه من منافع يعتمد على الحالة النفسية والفكرية واتجاهات ودوافع هذا الفرد نحو السياحة. وبصفة عامة يمكن القول بأن السياحة تؤدي إلى نمو فكرى ومادي واجتماعي ونفسي وثقافي وصحي للسائح، ولكن درجة هذا النمو تختلف من شخص لآخر. ويمكن تلخيص المنافع الشخصية التي يحققها السائح في النقاط التالية :

- الابتعاد عن ضغوط العمل وتغيير نمط الحياة.
- الراحة والاسترخاء وتحقيق درجة أعلى من الصحة النفسية.
- تطوير مهارات الفرد أو اكتساب مهارات جديدة .
- توسيع آفاق الإدراك والمعارف نتيجة تعرضه لبيئة جديدة.
- زيادة درجة المشاركة العائلية والاجتماعية.
- نمو الصحة البدنية نتيجة المشاركة في بعض الأنشطة أو على الأقل الابتعاد عن مشاكل تلوث البيئة والمرتبطة بدرجة أكبر بالحياة الحضرية في المدن الكبرى.
- تجديد النشاط الحيوي والنفسي والفكري.
- اكتشاف الموارد الطبيعية والجماعية خارج نطاق مكان الإقامة الدائم.

- التعرف على ثقافات وحضارات وتقاليد جديدة.
- أداء بعض الشعائر الدينية.
- العلاج النفسي أو البدني.
- المشاركة في ممارسة بعض الألعاب الرياضية الفردية أو الجماعية أو مشاهدتها.
- القيام بتجارب علمية أو ثقافية أو اجتماعية.
- حضور المؤتمرات العلمية والاستفادة من نتائجها.

ب ــ على مستوى المجتمع ككل

إن المنافع التي يحققها الفرد تنصب في نهاية الأمر في المجتمع ككل باعتبارات الفرد يمثل موردًا هامًا وعنصرًا فعالا في المجتمع . وبالرغم من أن السياحة تتم في العادة بناء على قرار يتخذه الفرد في حدود أسرته أو عائلته، إلا أن هناك بعض أشكال السياحة التي تتم من خلال مؤسسات القطاع العام أو الخاص بهدف زيادة إنتاجية الفرد أو زيادة ترابط وقوة العلاقات الاجتماعية، أو زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي، أو دعم الروابط بين الدول أو الأقاليم . وبصفة عامة تؤدي السياحة إلى ترابط وقوة العلاقات الاجتماعية وزيادة المعرفة بالتراث والتاريخ ورفع الوعي الثقافي والإجتماعى، بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية .

جـ ــ الأبعاد الاقتصادية للسياحة

تعتبر السياحة إحدى أبرز الأنشطة في عالمنا المعاصر وأكبر صناعة في العالم وإحدى المكونات الهامة لاقتصاديّات العديد من الدول . ويقدر الخبراء حركة السياحة العالمية بنحو (٦١٨) مليون سائح (عام ١٩٩٧م)، كما يقدر الإنفاق السياحي العالمي بأكثر من (٤٣٣) مليار دولار . وهذا لا يشمل تكاليف النقل الجوى . وقد نمت عوائد السياحة الدولية في السنوات الأخيرة بمعدلات تفوق بشكل كبير نمو الصادرات العالمية[٦].

وقد أصبحت السياحة من أهم الصناعات العصرية التي تساهم في الإنتاج القومي في العديد من الدول، حيث تعتبر السياحة أحد أهم مصادر الدخل القومي ومصدرًا رئيسيًا للعملات الأجنبية اللازمة لتمويل التنمية . ويؤدي نمو قطاع السياحة إلى زيادة فرص العمل وتكوين وظائف جديدة مما يقلل من نسبة البطالة وتقريب التباين في توزيع الدخول . وتشير الإحصائيات المتوفرة إلى أن

---

(٦) **منظمة السياحة العالمية**، التقرير السنوي ١٩٩٨م، ص ص ٢-٤ .

قطاع السياحة وفر أكثر من ٢٠٠ مليون فرصة عمل على المستوى العالمي، وإنتاج ١٠,٩٪ من إجمالي الناتج المحلى في العالم، ويتضمن استثمارات مقدارها ٦٩١٣,٩ مليار دولار، كما ساهم قطاع السياحة في توليد ٦٣٧ مليار كعائدات ضريبية في العالم. ويعود النمو الكبير في السياحة الدولية وأهميتها المتزايدة على المستويين المحلي والعالمي إلى عدة عوامل منها: زيادة عدد السكان، وارتفاع متوسط الأعمار المصحوبة بارتفاع المستوى الثقافي والاجتماعي، وزيادة الدخول الفردية، والرغبة في الاستمتاع بأوقات الفراغ، وزيادة الأجور المدفوعة، وتخفيض ساعات العمل وتبني الكثير من الدول للإجراءات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية لتشجيع السياحة، وتطور قطاع النقل بصورة أدت إلى انخفاض تكاليف السفر، وتطور وسائل الاتصال بصورة حفزت الرغبة في السفر والاطلاع.

ويمكن تلخيص آثار السياحة على النشاط الاقتصادي الوطني في النقاط التالية :

١ ـ تحقيق درجة أعلى من التشغيل للموارد الاقتصادية .

٢ ـ تعتبر السياحة أحد مصادر الدخل الوطني، من خلال المشاركة في توفير قدر من العملات الأجنبية اللازمة لتمويل عمليات التنمية . وتتلخص أهم أنواع التدفقات من العملات الأجنبية الناجمة عن السياحة فيما يلي[٧] :

أ ـ مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (مع بعض الآثار السلبية الناجمة عن تحويلات الأرباح ودخول العاملين من الأجانب إلى الخارج والمرتبطة بهذه المشروعات والتي تختلف من دولة إلى أخرى حسب الأنظمة والسياسات المتعلقة بتحويلات النقد).

ب ـ المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدول مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد .

جـ ـ فروق تحويلات العملة.

د ـ الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية، والإنفاق على السلع والخدمات المتعلقة بقطاع السياحة أو القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل إيرادات الفنادق والشقق المفروشة.

وإذا اقتصر الحديث على السياحة الداخلية للمواطنين دون السياحة الدولية إلى الخارج، فإننا نجد أن العديد من الأسر تخصص نصيبًا محسوسًا ضمن جدول استهلاكها للسياحة . ولهذا فإن

---

(٧) **عبد السلام أبو قحف**، *صناعة السياحة في مصر*، المكتب العربي الحديث: الإسكندرية ١٩٨٦م، ص ٢٠ .
وكذلك في **كامل محمود**، *السياحة الحديثة علمًا وتطبيقًا*، الهيئة المصرية العامة للكتاب : القاهرة ١٩٨٧م، ص ص ٣٤-٣٧ .

اقتصار النشاط السياحي داخل حدود الدولة يؤدي إلى توفير جزء كبير من العملات الأجنبية التي قد ينفقها المواطنون أثناء السياحة الخارجية . فمثلا يبلغ إنفاق السائح الخليجي على السياحة الخارجية ما قيمته أحد عشر ألف مليون دولار أمريكي سنويًا .

٣ ـ توزيع ثمار عمليات التنمية على رقعة أكبر من البلاد ودفع عجلة التنمية في الأقاليم المختلفة.

٤ ـ التأثير الإيجابي على حركة المشروعات العامة كالطرق ووسائل المواصلات ووسائل الاتصال والحدائق والمنتزهات العامة.

٥ ـ تحفيز الطلب على مستلزمات الأنشطة الترويحية من سلع وخدمات مما يؤدي إلى تنشيط القطاعات الاقتصادية عن طريق توسيع أو تكوين أسواق جديدة للصناعات المحلية.

٦ ـ زيادة الفرص الاستثمارية المتاحة أمام القطاع الخاص مما يزيد من درجة مشاركته في عمليات التنمية الإقليمية، بالإضافة إلى زيادة إيرادات الدولة من ضرائب الأعمال .

٧ ـ المساهمة الفعالة في توازن ميزان التجارة الخارجية وميزان المدفوعات حيث إنه نتيجة لتحفيز الطلب على السلع والخدمات الترفيهية فإن الإنتاج المحلي من هذه السلع والخدمات قد يزداد بصورة تمكنه من التمتع بوفورات اقتصادية وبالتالي يمكن تصدير بعض هذه السلع والخدمات. بالإضافة إلى إنفاق المواطنين لمخصصات السياحة في جداول استهلاكهم داخل البلاد، وتوفير عناصر الجذب السياحي الدولي من الخارج.

٨ ـ يؤدي نمو قطاع السياحة الداخلية إلى زيادة عدد فرص العمل وتكوين وظائف ومهن جديدة مما يزيد من نسبة التشغيل ويقارب من توزيع الدخول بالإضافة إلى تحقيق درجات أعلى من التخصيص الاقتصادي للموارد البشرية.

٩ ـ تنمية المهارات الإدارية حيث إن الاهتمام بالسياحة يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى طبقة إدارية متخصصة ومهارات من طبيعة خاصة قد لا تتوافر في القطاعات الأخرى مما يعني الاتجاه إلى إنشاء كليات ومعاهد علمية وتدريبية ومراكز للبحوث بهدف توفر احتياجات القطاع السياحي من الموارد البشرية.

١٠ ـ نقل التقنية حيث تساهم السياحة خاصة في حالة السماح للشركات الأجنبية بالاستثمار (أو المشاركة) في المشاريع السياحية في نقل التقنية سواء في صورة معارف ومهارات أو في صورة

آلات ومعدات . كما تساهم السياحة في تطوير وتحسين طرق العمل الحالية في الأنشطة السياحية، والقيام ببحوث التنمية والتحديث في القطاع السياحي، وإيجاد نوع جديد من طرق تقديم وبيع الخدمات والسلع السياحية .

١١ ـ زيادة درجة التكامل الرأسي والأفقي بين القطاعات الاقتصادية الأخرى وقطاع السياحة، أو على مستوى القطاع السياحي في حد ذاته.

١٢ ـ زيادة القيمة المضافة والناتج الوطني نتيجة زيادة الأجور المدفوعة للمهارات العاملة في القطاع السياحي، والدخول والأرباح لأصحاب المشاريع السياحية، بالإضافة إلى أثر زيادة درجة التكامل الرأسي والأفقي ووجود العديد من المشاريع الحديثة.

الخصائص الاقتصادية للسياحة

١ ـ تعتبر السياحة صادرات غير منظورة[٨] حيث إنها لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان إلى آخر فالمستهلك يقوم بالحصول على المنتج بنفسه ومن مكان إنتاجه دون أن تتحمل الجهة المصدرة أي نفقات لنقله خارج حدودها[٩] (إلا إذا كانت وسيلة النقل التي يستخدمها السائح مملوكة للجهة المصدرة)[١٠] .

٢ ـ أن الطلب السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر العناصر السياحية والتجهيزات والخدمات السياحية والتي لا تباع إلا من خلال السياحة، بل يتوقف أيضًا على السلع والخدمات المساعدة.

٣ ـ تشعب وتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وبالتالي فإن المنتج السياحي منتج مركب من مزيج من العناصر المتكاملة والتي يشارك في تقديمها أكثر من قطاع.

٤ ـ مثل أي منتج تصديري فإن السياحة الدولية تتأثر بمجموعة من المؤثرات الخارجية مثل الاستقرار السياسي، درجة التقدم الاقتصادي، مستوى الاستقرار الاقتصادي، والاستقرار الطبيعي (مثل استقرار المناخ) .

---

(٨) **نبيل الروبي**، *نظرية السياحة*، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٨٨م، ص ص ١١-١٥ .

(٩) وتعتبر هنا أن المنتج السياحي يباع F.O.B. (Free on board) أي أن تسليم السلعة يتم في ميناء التصدير أو على ظهر وسيلة النقل .

(١٠) ويعتبر هنا أن المنتج السياحي يباع C.I.F. (Cost, Insurance & Freight) أي أن تسليم السلعة يتم في ميناء الوصول .

٥ ـ يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة وفي الدول الأخرى.

٦ ـ تتعدد الأنشطة السياحية نتيجة لتعدد وتباين أنواع السياحة.

٧ ـ إن العرض السياحي خاصة فيما يتعلق بالمقومات التاريخية والطبيعية يتصف بعدم المرونة خاصة في الأجل القصير.

٨ ـ تتميز السياحة بمرونة مرتفعة بالنسبة لكل من السعر والدخل مما يؤدي إلى تأثر القرارات السياحية كثيرًا بالتغيرات القليلة في الأسعار والدخول.

٩ ـ يتسم النشاط السياحي بالموسمية نتيجة التأثر بمجموعة من العوامل مثل تركيز الإجازات والعطل في أوقات محددة، ومثل موسمية تغيرات المناخ والطقس. ويؤدي ذلك إلى عدم إمكانية نقل أو تخزين المنتج السياحي، وإلى إهدار جزء من الموارد نتيجة تعطل الطاقة الإنتاجية في غير المواسم، وإلى وجود بعض الاختناقات في أوقات المواسم.

وتظهر الإحصائيات أن عائدات السياحة العالمية تمثل نحو ثلث قيمة التعاملات في قطاع الخدمات خلال الأعوام ١٩٩٣-١٩٩٥م كما يتضح في الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

عائدات السياحة مقارنة بالصادرات العالمية للسلع والخدمات (بليون دولار)

القطاع	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
صادرات السلع	٣٦٢٦	٤٠٩٧	٤٨٧٥
صادرات الخدمات التجارية	١٠٢٠	١١٠٢	١٢٥٦
عائدات السياحة الدولية	٣١٤	٣٤٧	٣٧٣

* المصدر : منظمة التجارة الدولية (WTO) ومنظمة السياحة العالمية (WTO)

ويعزى تطور عائدات السياحة الدولية في ١٩٩٥م إلى النمو في خدمات النقل الجوى والتي نمت بنسبة ٥٪ في ذلك العام مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ عدد المسافرين في الرحلات الدولية ٣٦٠ مليون مسافر.

ويوضح الجدول رقم (٢) عدد السيّاح والدخل السياحي في العالم خلال الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٧م :

جدول رقم (٢)

عدد السائحين والدخل السياحي في العالم ٨٦-١٩٩٧م

السنة	عدد السائحين حول العالم بالمليون	نسبة التغير ٪ عن العام السابق	الدخل السياحي بالبليون دولار	نسبة التغير (٪)
١٩٨٦	٣٣٤,٠٠	-	١٣٩,٠٠٠	-
١٩٨٧	٣٦٦,٩٠	٧,٨١	١٦٩,٥١٢	٢٢,٢٣
١٩٨٩	٤٣١,٠٠	٢,٩٥	٢٠٨,٧٠٠	٧,٤٩
١٩٩١	٤٦٦,٠٠	٧,٤٥	٢٦٣,٢١١	١٤,٤٠
١٩٩٣	٥١٨,٣٠	٢,٧٩	٣٠٢,٩٧٧	١,٨٤
١٩٩٥	٥٦٧,٠٠	٦,٧٠	٣٧٢,٠٠٠	١٥,٨٩
١٩٩٧	٦١٨,٠٠	٤,٣٩	٤٣٣,٠٠٠	١٤,٠٠

* المصدر : منظمة السياحة العالمية (W.T.O) - التقرير السنوي ١٩٩٨م، ص ٢٤ .

ومن المتوقع أن يزداد عدد السائحين على مستوى العالم ليصل إلى ١,٦ بليون سائح في ٢٠٢٠م، وأن يصل الإنفاق السياحي في العام نفسه إلى ١٥٥٠ بليون دولار. ويتبين أن عدد السائحين حول العالم في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٧ قد ازداد من ٣٣٤ مليون سائح إلى ٦١٨ مليون سائح بنسبة زيادة قدرها ٨٥٪، كما أن الدخل قد ازداد من ١٣٩ بليون دولار عام ١٩٨٦ ليصل إلى ٤٣٣ بليون دولار عام ١٩٩٧، وتؤكد البيانات النمو الكبير في السياحة العالمية في منتصف التسعينيات مقارنة بمنتصف الثمانينيات سواء في عدد السيّاح أو عائدات السياحة . والجدول رقم (٣) يوضح أعداد السيّاح إلى المناطق المختلفة من العالم، وكذلك حصيلة السياحة خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٥م حسب مناطق العالم .

ويتضح من هذا الجدول أن الشرق الأوسط يعتبر من أسرع المناطق نموًا في معدلات السياحة، ولكن حصته تعتبر ضئيلة للغاية مقارنة بالإمكانيات المتاحة . ويعتبر السوق السياحي في معظم دول الشرق الأوسط سوقًا متنامية، ويتوقع أن يكون لها نصيبٌ أكبر خلال العقد القادم خاصة في حالة الاستقرار السياسي وتحسن تقنيات تقديم الخدمات.

جدول رقم (٣)

حركة السياحة العالمية حسب مناطق العالم (١٩٨٥-١٩٩٥م)

المنطقـــة	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩٣	١٩٩٥
العالـــم :						
عدد السيّاح (مليون)	٣٢٩,٦	٣٦٦,٩	٤٣١,٠	٤٦٦,٠	٥١٨,٣	٥٦٧,٤
حصيلة السياحة (مليار دولار)	١١٧,٦	١٤٧,٢	٣١٨,٤	٢٧١,٨	٣١٤,٠	٣٧٢,٦
أفريقيـــــا :						
عدد السيّاح (مليون)	٩,٥	٩,٨	١٣,٨	١٦,٠	١٨,٣	١٨,٧
حصيلة السياحة (مليار دولار)	٢,٨	٣,٨	٤,٥	٤,٩	٦,٠	٦,٩
الأمريكتان :						
عدد السيّاح (مليون)	٦٦,٤	٧١,٦	٨٧,١	٩٧,٠	١٠٤,٠	١١١,٩
حصيلة السياحة (مليار دولار)	٣٣,٦	٢٤,٥	٥٩,٧	٧٦,٨	٩٠,٧	٩٥,٢
شرق أسيا والباسفيك :						
عدد السيّاح (مليون)	٣٠,٨	٣٩,٤	٤٦,٣	٥٤,٩	٦٩,٦	٨٤٠,٠
حصيلة السياحة (مليار دولار)	١٣,٨	٣٣,٧	٣١,١	٤٠,١	٥٢,٢	٧٠,٣
أوربـــــــــا :						
عدد السيّاح (مليون)	٢١٣,٨	٢٣٣,٠	٣٧٣,٠	٢٨٧,٩	٣١٣,٧	٣٣٧,٢
حصيلة السياحة (مليار دولار)	٦٣,٤	٩٨,١	١١٢,٦	١٤٣,٣	١٥٧,٥	١٨٩,٨
الشرق الأوسط :						
عدد السيّاح (مليون)	٦,٢	٥,٤	٧.٧	٧,٠	٩,٠	١١,١
حصيلة السياحة (مليار دولار)	٤,٨	٥,٣	٥,٤	٤,٣	٤,٨	٦,٧
جنوب أسيا :						
عدد السيّاح (مليون)	٢,٥	٢,٧	٣,١	٢,٣	٣,٦	٤.٤
حصيلة السياحة (مليار دولار)	١,٤	١,٩	٣,٠	٢,٤	٢,٨	٣,٧

* المصدر : منظمة السياحة العالمية (W.T.O) التقرير السنوي ١٩٩٨م، ص ٢٦ .

وعلى الرغم من انخفاض نصيب دول الشـرق الأوسـط، وخاصـة الـدول العربيـة، في إجمـالي حركة السياحة، إلا أن هناك أكثر من دولة عربية حققت نموًا في السياحة لتكون ضمن أعلى (٤٠) دولة من حيث اسـتقطاب السيّاح عـام ١٩٩٥م. ويظـهر الجـدول رقـم (٤) أعلـى (٤٠) مقصـد سياحي على مستوى العالم من خلال حساب عدد الزوار من خـارج هـذه الـدول عـام ١٩٩٥م . وكانت تونس الدولة العربية الأولى من حيث إجمالي السيّاح حيث بلغ عددهم ٤,١٢ مليون سائح وبذلك احتلت المركـز الثلاثـين في قائمـة أكـبر (٤٠) دولـة بعـد أن كـانت في المركـز (٣٢) عـام ١٩٨٥م، ثم مصر بإجمالي (٣,١٣) ملايـين سـائح، ثـم المغـرب بإجمـالي (٢,٥٨) ملايـين سـائح، وأخيراً البحرين (٢,٤٨) مليون سائح مما وضعها في المركز (٣٩) . انظر جدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

أعلى ٤٠ مقصد سياحي على مستوى العالم

أو (عدد السياح الدوليين الواصلين إلى هذه الدول عام ١٩٩٥م)

الترتيب	الدولة	عدد الواصلين (بالآلاف)	الترتيب	الدولة	عدد الواصلين (بالآلاف)
١	فرنسا	٦٠,٥٨٤	٢١	تركيا	٦,٥١٢
٢	اسبانيا	٤٥,١٢٥	٢٢	سنغافورة	٦,٤٢٢
٣	الولايات المتحدة	٤٤,٧٣٠	٢٣	بلجيكا	٥,٢٢٤
٤	إيطاليا	٢٩,١٨٤	٢٤	روسيا	٤,٧٩٦
٥	الصين	٢٣,٣٦٨	٢٥	جنوب إفريقيا	٤,٦٧٦
٦	المملكة المتحدة	٢٢,٧٠٠	٢٦	ماكاو	٤,٦٢٣
٧	هنغاريا	٢٢,٠٨٧	٢٧	ايرلندا	٤,٣٩٨
٨	المكسيك	١٩,٧٨٠	٢٨	اندونيسيا	٤,٣١٩
٩	بولندا	١٩,٢٢٥	٢٩	بلغاريا	٤,١٢٥
١٠	النمسا	١٧,١٧٣	٣٠	تونس	٤,١٢٠
١١	كندا	١٦,٨٩٦	٣١	الأرجنتين	٤,١٠١
١٢	تشيكوسلوفاكيا	١٦,٦٠٠	٣٢	استراليا	٣,٧٧٢
١٣	ألمانيا	١٤,٥٣٥	٣٣	كوريا	٣,٧٥٣
١٤	سويسرا	١١,٨٣٥	٣٤	بورتريكو	٣,٢٩٧
١٥	اليونان	١١,٠٩٥	٣٥	مصر	٣,١٣٣
١٦	هونج كونج	١٠,١٢٤	٣٦	النرويج	٢,٨٨٠
١٧	البرتغال	٩,٥١٣	٣٧	رومانيا	٢,٧٥٠
١٨	ماليزيا	٧,٩٣٦	٣٨	المغرب	٢,٥٧٩
١٩	تايلند	٦,٩٠٠	٣٩	البحرين	٢,٤٨٣
٢٠	هولندا	٦,٥٦٢	٤٠	تايوان	٢,٣٣٢

المصدر : منظمة السياحة العالمية – تقرير ١٩٩٦م، ص ٣١ .

وتمثل هذه الدول ٨٧,٤٪ من إجمالي عدد السيّاح في العالم عام ١٩٩٥م . وعلى الرغم من أن دول الشرق الأوسط تجتذب اليوم ضعف أعداد السيّاح في بداية الثمانينيات، إلا أنها لا تزال دون المستوى المأمول أو المتوقع في ظل الإمكانيات السياحية المتاحة، ففي الوقت التي تجتذب فيه أسبانيا خمسين مليون سائح سنويًا[١١]، فإنه لا توجد دولة عربية واحدة تجتذب ربع هذا العدد. بل وأكثر من هذا فلا تعاني بعض الدول العربية من عدم القدرة على اجتذاب أعداد مناسبة من

(١١) **منظمة السياحة العالمية**، التقرير السنوي ١٩٩٧م، ص١٣ .

السيّاح فحسب، ولكن من عدم القدرة على الحد من سياحة مواطنيها إلى الخارج وتحفيزهم نحو السياحة الداخلية. وليس من المتوقع في المدى القريب أن تتجه أعداد من السيّاح إلى إحدى الدول العربية بصورة مماثلة للأعداد المتجهة إلى دول أوربا مثلا، ولكن من المنطقي العمل على أن يتلاءم عدد السيّاح مع الإمكانيات والمقومات السياحية المتاحة في الدول العربية مقارنة بالدول الأوربية. وواقع الحال يؤكد أن الحصول على حصة عادلة من السوق السياحي العالمي يتطلب تبني سياسات تسويقية جديدة، وفي نفس الوقت إعادة النظر في القيود المفروضة على تدفقات السيّاح وإعادة تنظيم القوانين والأنظمة لتواكب التطورات الجديدة. ومن الضروري أن تنشط كل الدول العربية للعمل لوضع السياحة في مكانها الصحيح ضمن هيكل الاقتصاد الوطني بما يناسب أهميتها في عالمنا الذي يتسم بالتكتلات الاقتصادية والحرية ووفرة المعلومات والمنافسة والاهتمام بالجودة والعناية بالبيئة. ويتوقع أن تدرك كل دولة عربية أن مفهوم السياحة نسبي حيث يمكن لكل دولة مهما كبرت أو صغرت أن تصبح دولة سياحية طالما توفرت أساسيات السياحة. كما يبدو أن هناك قصورًا في استيعاب مفهوم التعاون والتكامل السياحي وزيادة العمل على التكامل والتنويع لخلق سوق سياحي عربي.

الفصل الثاني

التنمية المستدامة للسياحة

مقدمة

خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة والمعروف بقمة الأرض والتي عقدت في مدينة ريو دى جانيرو في البرازيل يوم ١٤ يونيو ١٩٩٢م تبنت حكومات ١٨٢ دولة جدول أعمال القرن الواحد والعشرين " أجندة-٢١"، ويتضمن خطة لضمان مستقبل مستدام لكوكب الأرض خلال الفترة الحالية وحتى بدايات القرن القادم، حيث يحدد المسائل البيئية والتنموية التي تهدد بإحداث كوارث اقتصادية وبيئية، ويطرح إستراتيجية للتحول إلى ممارسات تنموية أكثر إستدامة، والتي تعرف بالتنمية المستدامة التي توازن بين احتياجات البيئة والتنمية واحتياجات الأجيال الحالية والمتعاقبة. وعلى الرغم من عدم وجود فصل مستقل بالسياحة، فإن كثيرًا من موضوعات السياحة تم مناقشتها في فصول أخرى مثل الفصول المرتبطة بالنقل، البحار والبحيرات، والغابات. وفي نفس الوقت قامت مفوضية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بوضع السياحة المستدامة في أجندة خاصة خلال اجتماعاتها التي عقدت في نيويورك في إبريل ١٩٩٩م.

وتتطلب العلاقة بين احتياجات تنمية قطاع السياحة والحفاظ على البيئة تخطيطًا سليمًا بحيث لا ينبغي تلبية الاحتياجات السياحية بطريقة تلحق الضرر بالموارد الطبيعية أو التراث البشري أو المصالح الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق السياحية .

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف السياحة المستدامة بأنها الإدارة السليمة للموارد السياحية بحيث تلبي احتياجات القطاع السياحي بما يتوافق مع المحافظة على التراث الحضاري والعناصر البيئية لمنطقة ما، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات الأجيال القادمة .

ولكي تصبح السياحة نشاطًا إنمائيا مستمرًا يجب إدخال الاعتبارات البيئية في كل الخطط الخاصة بقطاع السياحة ومراعاة تطبيقها عند وضعها موضع التنفيذ .

وتعتبر السياحة من أكثر الأنشطة الإنسانية تعقيدًا وذلك بسبب تداخل العوامل المؤثرة في عناصرها المتعددة . وفي نفس الوقت تختلف المتغيرات المؤثرة في جانب الطلب عن المتغيرات المؤثرة في جانب العرض بالإضافة إلى التكامل الرأسي والأفقي للأنشطة السياحية.

فجانب العرض يتمثل في مجموع المقومات الأساسية اللازمة للقيام بالأنشطة السياحية، وتشمل كافة الموارد المتاحة سواء كانت طبيعية أو حضارية أو إنشاءات مؤسسية كهياكل البنية الأساسية والعلوية والخدمات السياحية والإدارة التخطيطية والتنظيمية. ويشترك كل من القطاعين الخاص والعام في تحسين وتطوير وإنشاء وتشغيل وصيانة هذه المقومات.

ويعتمد جانب الطلب على دوافع وأسباب السياحة المنبثقة عن أهداف النشاط السياحي المتباين بين الأفراد ومن وقت لآخر. فالدوافع التي تدفع أحد الأفراد لاختيار منطقة سياحية معينة قد تنبثق من أسباب اقتصادية مثل الانخفاض النسبي لتكاليف الخدمات السياحية أو الاجتماعية مثل زيارة الأهل والأصدقاء، أو الشعور بالأمن أو ملاءمة الخدمات السياحية لكل أفراد الأسرة. كذلك قد تنبثق من أسباب ثقافية مثل معرفة لغة وعادات الناس في المقصد السياحي، أو توافر قدر كبير من الآثار والمتاحف، أو الرغبة في التعرف على ثقافات جديدة . وهناك أسباب مرتبطة بخدمات السياحة وتنوعها في مقصد سياحي واحد. وأخيراً، وليس آخرًا، هناك الأسباب المتعلقة بالطبيعة مثل نقاء البيئة، وجمال الطبيعة، وملاءمة الطقس.

العلاقة بين البيئة والسياحة

يسعى المجتمع من خلال نشاطه الاقتصادي إلى استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة استغلالا أمثل يفي بأكبر قدر من حاجاته متحملا في سبيل ذلك أقل نفقة مترتبة على هذا الاستغلال. ومن أهم الموارد الاقتصادية لأي مجتمع الموارد الطبيعية وهي عنصر الإنتاج الذي لم يسهم الجهد الإنساني في إنتاجها. وهناك جزء كبير من الموارد الطبيعية لا يخضع لملكية أي إنسان ولا يمكن السيطرة على استغلاله اقتصاديا كما لا يمكن تقدير قيمة نقدية له. وهذا الجزء هو الموارد البيئية التي تشكل الوسط الطبيعي الذي يحيا فيه الإنسان ويمارس نشاطه، وعند فشل المجتمع في اعتبار البيئة موردًا اقتصاديًا وطنيًا ينبغي التبصر في استغلاله والترشيد في استهلاكه، فإن النتيجة لا تقتصر فقط على عدم تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بل تمتد أيضًا إلى تلويث البيئة، وينعكس تلوث البيئة في كل تغيير في الصفات الطبيعية للعناصر التي تتحكم في البيئة التي يعيش فيها الإنسان تغييرًا يؤدي إلى الإضرار بالإنسان ورفاهيته.

وكأي قطاع اقتصادي آخر فإن قطاع السياحة يعتمد في إنتاج الخدمات السياحية على الموارد الطبيعية، ومن أهمها البيئة، ومن الملاحظ أن غالبية عناصر السياحة ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالموارد البيئية. وتتمثل السياحة في مجموعة الأنشطة الترويحية التي يقوم بها أفراد خلال انتقالهم المؤقت إلى مناطق غير أماكن سكنهم الدائم، وتعكس هذه الأنشطة العلاقة المتداخلة بين السياحة والبيئة والتي يمكن تلخيصها في ثلاثة أبعاد رئيسية : أولها آثار الأنشطة السياحية على البيئة، وثانيها آثار البيئة على السياحة، وأخيرًا مدى مساهمة السياحة في حماية البيئة.

أولاً : آثار الأنشطة السياحية على البيئة

تتعلق آثار الأنشطة السياحية على البيئة باستهلاك الموارد الطبيعية، وزيادة مصادر التلوث والنفايات الناجمة عن هذه الأنشطة، وكذلك ما قد ينجم من ضغوط على التنوع الأحيائي.

مع زيادة النشاط السياحي في منطقة ما فإن الضغوط على الموارد الطبيعية تزداد بصورة واضحة، ومن أبرز هذه الموارد المياه العذبة، حيث يزيد الاستهلاك في كثير من الاستخدامات المرتبطة بالسياحة مثل الفنادق وحمامات السباحة وملاعب الجولف . وبشكل عام فإن استهلاك السيّاح من المياه أعلى بكثير من استهلاك السكان الأصليين في أي منطقة وخاصة في الدول النامية والتي تعانى أساسًا من مشاكل ندرة المياه.

وتؤدي الأنشطة السياحية المرتبطة بأحد الموارد الطبيعية إلى زيادة الضغوط على هـذه المـوارد مثل ما ينجم عن الأنشطة الترفيهية البحرية (كالغوص باستخدام أجهـزة التنفـس، وصيـد الأسمـاك، والتزلج على المياه) من آثار سلبية على السواحل ومصائد الأسماك والشعب المرجانية.

وتتضمن عمليات تنمية السياحة وتطوير المنتجعات السياحية العديد من الآثـار السـلبية علـى الموارد فمثلا يؤدي شق الطرق وبناء المطارات وتطوير السواحل إلى نحت الشواطئ وتـآكل التربـة، وتدهور استخدامات الأراضي، واختناقات المرور وما يتبعها من تلوث الهواء والضجيـج، وضغـوط على الموارد المحلية مثل الطاقة وخاصة الكهرباء، ووسائل النقل العـام، والأغذيـة خاصـة في المنـاطق التي تعاني من ندرة نسبية في الموارد المحلية.

ومن الطبيعي توقع زيادة نسبة الملوثات والنفايات في المناطق الأكثر تركيزًا للسيّاح، وتـأخذ هذه الملوثات أشكالها المعروفة حيث تزيد النفايات الصلبة والفضـلات، إذ تقـدر بعـض الدراسـات كمية النفايات الناجمة عن كل سائح بمقدار كيلوجرام واحد في اليوم. وتزيد كذلك نسبة النفايـات السائلة، وتلويث الهواء خاصة من جراء النقل السياحي المحلى والـدولي نتيجـة زيـادة انبعاثـات غـاز ثاني أكسيد الكربون من وسائل النقل وتكييـف وتدفئـة مرافـق السـياحة، بالإضافـة إلى الضوضـاء الناشئة عن هذه الوسائل. كما يـؤدي تزايـد الأنشـطة السـياحية إلى التأثـير علـى التنـوع الأحيـائي خاصة في المناطق التي تعانـي مـن الضعف البيئي مثل إعاقـة موائـل الأحيـاء البريـة وإزالـة النباتـات وارتفاع نسبة حرائق الغابات، وتصاعد استخدام الأخشاب، وتكثيف الضغوط على بعض الأحيـاء بسبب التجارة أو الصيد.

ومن جهة أخرى قد تؤدي الأنشـطة السـياحية إلى إحـداث ضغـوط اجتماعيـة وثقافيـة مثـل زعزعة أسلوب المعيشة المحلي والهيـاكل الاجتماعيـة نتيجـة تغيـر تكـاليف السـياحة والتنـافس بـين السيّاح والسكان المحليين على استخدام الموارد المحدودة الخاصـة بالميـاه والمرافـق الصحيـة والطاقـة . كما قد تكون السياحة سببًا في ارتفاع الأسعار مما يؤثر على مستوى معيشة السكان المحليين . وقـد يحدث تنافس بين الاستخدامات المختلفة للأراضـي خاصـة في المنـاطق السـاحلية. كمـا قـد تـؤدي السـياحة إلى اسـتحداث ممارسـات تضـر بالجـهود التقليديـة لحفـظ التنـوع الأحيـائي واسـتخدامه المستدام. ويبين الجدول رقم (٥) العلاقة بين عناصر السياحة والمشاكل التي قد تنشأ نتيجـة النشـاط السياحي .

جدول رقم (٥)

المشاكل البيئية المحتملة لعناصر السياحة

العنصـــر	المشاكل البيئية المرتبطة
الطقس والمناخ	التغير المناخي وما قد يتبعه من أضرار عالمية
الطبيعة الجغرافية للأراضي	التصحر، تدهور التربة، الاستخدام المكثف للشواطئ
الميـــاه	نقص المياه، تلوث المياه
الحياة النباتية والحيوانية	فقدان التنوع الأحيائي وتهديد موائل الأحياء
الموارد الحضرية والإقليمية :	التنافس على استخدامات الأراضي لأغراض السياحة وزعزعة أسلوب المعيشة المحلي
المواصلات ووسائل الانتقال	الازدحام، الاختناقات المرورية، تلوث الهواء
هياكل البنية الأساسية	زيادة الضغوط على مصادر المياه والكهرباء ووسائل الاتصال
هياكل البنية العلوية	زيادة الضغوط وزيادة النفايات والملوثات
الخدمات السياحية وإدارتها	زيادة الضغوط وغياب الوعي البيئي بأهمية استدامة التنمية

ثانياً : آثار التغيرات البيئية على الأنشطة السياحية

بالإضافة إلى التباين الكبير بين الدول واتساع الفجـوة بـين الـدول الناميـة والصناعيـة نتيجـة استمرار المجاعات والفقر والجهل والمرض في الدول النامية بينما يسـتهلك سكـان الـدول الصناعيـة معظم موارد العالم، فإن التهديدات البيئية لمستقبل العالم تقلص فعالية الحلول المقترحة لتقليص ذلـك التباين. وتمتد قائمـة التهديدات البيئية لتشمل اسـتنزاف طبقـة الأوزون والتغـير المنـاخي، وتدهـور التربة، والتصحر، وفقد التنوع الأحيائي بالإضافة إلى تلوث الماء والهواء والأراضي.

ولا شك أن التهديدات البيئية تؤثر بصورة مباشـرة في المنـاطق والأنشـطة السـياحية، فالتغـير المناخي وما يتبعه من أضرار عالمية سوف يضر بالمناطق السـاحلية والـدول الجزريـة الصغـيرة الناميـة نتيجةً لارتفاع منسوب البحار والمحيطات، كمـا تقلـل مـن الثقـة في اسـتقرار الثلـوج في منتجعـات التزلج وغير ذلك من آثار مرتبطة بنتائج التغير المناخي وتوزيعها في العالم(١٢). وعلى سبيل المثال فإن الكوارث التي نجمت عن إعصار "مينش" في عام ١٩٩٨ أثـرت علـى السـياحة بقـدر تأثيرهـا علـى القطاعات الاقتصادية الأخرى، وفي عام ١٩٨٩ قدرت آثار إعصار "هوجو" على صناعـة السـياحة بنحو ٨ مليارات دولار من الخسائر(١٣).

(١٢) **سيد فتحي أحمد الخولي**، *فعالية السياسات الاقتصادية للحد من التغـير المنـاخي*، معـهد البحـوث والدراسـات العربية، جامعة الدول العربية ١٩٩٧م، ص٧ .

(13) **World Wildlife Fund**, *Focus on Tourism, The Sustainability Opportunity*, Discussion paper for CSD-7, April 1999, New York, USA.

وكذلك تتأثر كثير من المقاصد السياحية بفعل فقد التنوع الأحيائي نتيجة فقدان جاذبية المناطق الطبيعية، ومثال ذلك ما حدث في منطقة البحر الأبيض المتوسط نتيجة انقراض أكثر من ٥٠٠ نوع من النباتات.

ولا شك أن تلوث الهواء في الأماكن المكتظة بالسكان قد يتسبب في عزوف بعض السيّاح عن زيارة هذه الأماكن، وكذلك يضر بعض المناطق تلوث المياه أو نقص إمدادات المياه العذبة.

ثالثاً : مساهمة السياحة في المحافظة على البيئة

يمكن للسياحة أن تسهم بشكل كبير في حماية البيئة وحفظ التنوع الأحيائي واستخدام الموارد الطبيعية بأسلوب مستدام. كما أن إدراك الأهمية الاقتصادية للسياحة وآثارها الإيجابية على الأفراد والمجتمعات قد يزيد من الوعي بقيمة الموارد البيئية والثقافية خاصة في المناطق الغنية بالمناطق المحمية والمواقع الترفيهية والطبيعية التي تشكل أصولا هامة وعناصر أساسية في تنمية السياحة. وتساعد السياحة في زيادة وعي السكان المحليين بالقيمة الاقتصادية للمواقع الطبيعية مما يجعلهم فخورين بتراثهم وحريصين على حفظه.

وتتطلب السياحة المستدامة مزيدًا من الدقة في حسابات المنافع والتكاليف الناجمة عن الأنشطة السياحية.

وهناك عدد كبير من التحديات التي تواجه عمليات تنمية القطاع السياحي بصورة مستدامة ومن أبرز هذه التحديات[١٤] :

أ ـ تفعيل عمليات التنمية السياحية لتساهم في تقليل الفقر في المجتمعات حيث إن السياحة تستطيع توفير دخل وفرص عمل، وتزيد هذه القدرة بزيادة فعالية الربط بين التنمية والبيئة والمفاهيم الاجتماعية في المجتمع. ومراعاة احتياجات الفقراء في أي مجتمع من خلال القطاع السياحي يتطلب التركيز على توسيع منافع قطاع السياحة ليمتد إلى المناطق والطبقات الفقيرة وفي نفس الوقت تقليل الآثار السلبية لتكون عند حدودها الدنيا بالنسبة لهذه المناطق والطبقات، وضرورة إشراك المجتمعات المحلية في جميع جوانب عمليات التنمية مثل وضع السياسة والتخطيط والإدارة والملكية وتقاسم الفوائد .

(14) **World Tourism Organization**, *Sustainable Tourism Development: A Guide for Local Planners*, Madrid, Spain 1994. and **Mostafa Tolba**, *Saving our Planet: Challenges and Hopes*, Chapman and Hall. UNEP 1992-Nairobi.

ب ـ تفعيل الجهود اللازمة لمراعاة التنمية السياحية للموارد الطبيعية والحضرية في الجهات السياحية المقصودة وتراثها وسلامتها، وكذلك احترام القيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

جـ ـ رفع الوعي البيئي لدى جميع الوحدات المسئولة عن تنمية السياحة بدءًا من إعلام السكان المحليين بالمنافع الناجمة عن تنمية السياحة المستدامة، وتوعية السيّاح بالبيئة والآثار الاجتماعية الناجمة عن سلوكهم بأسلوب يتسم بالمسئولية، ومن جهة أخرى توعية المؤسسات والمشروعات المرتبطة بصناعة السياحة بأهمية الإدارة البيئية والمساهمة في رفع الوعي البيئي .

د ـ دعم وتحفيز العلاقة بين القطاع السياحي وقطاعات الاقتصاد الأخرى وفي نفس الوقت التنسيق الفعال بين القطاعين العام والخاص، وكذلك سد النقص القائم في التعاون الإقليمي لتعزيز تنمية السياحة المستدامة.

هـ ـ زيادة الهياكل الأساسية السياحية والعمل على تحديث المرافق السياحية وتصميمها على نحو أكثر كفاءة من الناحية الأيكولوجية، وزيادة استخدام التقنيات الملاءمة بيئيًا .

و ـ توسيع نطاق منافع السياحة المستدامة بحيث لا تتركز الخدمات والأرباح في عدد قليل من المناطق والشركات، والعمل على توطين أكبر قدر من منافع السياحة خاصة في الدول النامية. ولتوضيح ذلك نورد مثالا حول إنفاق أحد السيّاح من دولة متقدمة ألف دولار في إحدى الدول السياحية النامية، حيث نجد أن جزءًا من هذا المبلغ يذهب إلى وكالة السياحة أو السفر في دولة السائح، وجزءًا آخر لشركة الطيران التابعة لنفس الدولة، وجزءًا ثالثًا للشركة التي تدير الفندق وعادة ما تكون من دولة متقدمة، ويكبر هذا الجزء إذا كان الفندق مملوكًا لشركة أجنبية، وتمتد القائمة إلى شركات إيجار السيارات أو مدن الملاهي أو المنتجعات السياحية الأخرى . وقد يذهب جزء من هذا المبلغ للمهارات أو الخدمات الاستشارية التي يقدمها أجانب في قطاع السياحة، وبالتالي لا يتبقى من مبلغ الإنفاق السياحي لصالح المجتمع المحلى في الدولة النامية إلا ما ينفق على سيارات التاكسي والمصنوعات الحرفية، وبعض المطاعم والكازينوهات وما يدفع للعمالة غير الماهرة في صورة إكراميات.

الفصل الثالث

تخطيط تنمية السياحة المستدامة

نتيجة للأهمية المتزايدة للسياحة كقطاع اقتصادي رائد وفعال، فإن العمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية يعتبر أمرًا هامًا لضمان نمو هذا القطاع بصورة مستدامة. وتحقيق الكفاءة يتطلب انتهاج أساليب علمية لضمان استخدام الموارد اللازمة لنمو القطاع بصورة تتسم بالكفاءة والاستدامة. وتتمثل هذه الأساليب في التخطيط الواعي لتنمية قطاع السياحة بصورة تدعم وتتوافق مع التنمية الشاملة على مستوى الاقتصاد ككل، ويعني التخطيط السياحي التدخل المدروس لتحديد الأبعاد المستقبلية المحددة للقطاع السياحي، وتوجيه المتغيرات المؤثرة في القطاع خلال فترة زمنية مقبلة عن طريق السياسات اللازم تبنيها من قبل وحدات الاقتصاد (الأفراد، القطاع العام، القطاع الخاص، المنظمات المحلية والإقليمية والدولية) لضمان اتجاه هذه المتغيرات إلى تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة ومواجهة التحديات التي تواجه مسيرة هذه المتغيرات.

وتتمثل السياحة المستدامة في عمليات التنمية للقطاع بصورة تلبى حاجة السيّاح والمناطق السياحية المضيفة لهم، وفي نفس الوقت تحمي وتعزز مستقبل نمو القطاع. ولهذا يجب أن تسعى هذه العمليات إلى تحقيق التوازن بين المنافع الاقتصادية، ومشاركة المجتمع وصون قيمة وتقاليد الثقافة وترسيخها، وحفظ البيئة وحماية التنوع البيولوجي. وبصفة عامة فإن السياحة المستدامة هي الإدارة السليمة لقطاع السياحة لتحقيق الأهداف المتوخاه منه ومن كل نشاط اقتصادي يخفف الآثار السلبية على البيئة إلى حدودها الدنيا، ويساهم في حفظ النظم والأيكولوجية، ويولد الدخل للمجتمعات المحلية. وتتمثل الخطوة الأولى للتنمية السياحية المستدامة في تعزيز القناعات لدى المجتمعات لاستبدال السياحة التقليدية بأنماط سياحية متوافقة مع البيئة[١٥].

مراحل التخطيط السياحي

أولاً : تحديد أهداف القطاع السياحي

تحديد الأهداف العامة للقطاع السياحي سواء في الأجل الطويل أو الأجل القصير يتطلب تحليل خصائص الاقتصاد الوطني في ضوء القيود والمتغيرات والإمكانيات المتاحة، ثم تحديد الأهداف الأولية (التي تكون قابلة للتعديل في ضوء الظروف والأوضاع التي تسفر عنها مراحله التخطيطية).

(15) **United Nation Environment and Development Program**,*Sustainable Tourism and Poverty Elimination*, Report on the Workshop held on 9th of February 1999 .

ويتم تحديد الأهداف الأولية على ضوء أهداف الخطة العامة للدولة خلال فترة زمنية من حيث تحديد مدى مساهمة قطاع السياحة في خطة التنمية الشاملة في الدولة، ويتم بعد ذلك وضع الأهداف الخاصة بالقطاع السياحي ذاته مثل تنمية حركة السياحة الداخلية من قبل المواطنين والمقيمين أو من قبل الأجانب أو كليهما، تطوير الموارد والعناصر والمقومات السياحية الحالية ودعم الجهود لزيادتها في المستقبل، زيادة الاستثمارات العامة وتشجيع الاستثمارات الخاصة في القطاع السياحي، ورفع الوعي السياحي لدى الأفراد. ويتم أيضًا خلال هذه المرحلة التنسيق بين أهداف المرغوب في تحقيقها وبين الوسائل المتاحة لتنفيذها بحيث يتم ترتيب أولويات هذه الأهداف وفقًا لنتائج المراجعة المستمرة لهذه الأهداف واحتمالات نجاحها. ويجب عند وضع الأهداف المتعلقة بقطاع السياحة مراعاة الجوانب التالية :

أ ـ أثر تنمية القطاع السياحي على تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى والتي تتكامل بصورة جلية تستوجب تخطيطًا متوازنًا.

ب ـ القيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع بحيث لا تتضمن الخطة السياحية أي أهداف أو سياسات تتعارض مع القيم الدينية أو التقاليد والعادات والأعراف السائدة.

جـ ـ البيئة الطبيعية والمحافظة على الموارد البيئية ومراعاة عدم حدوث أي نوع من أنواع التلوث أو التدهور البيئي أو حدوث اختناقات.

د ـ أثر التنمية السياحية والعلاقات الدولية المختلفة.

هـ ـ دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية السياحية بالإضافة إلى دور المستثمر الأجنبي في مشاريع التنمية السياحية.

و ـ توزيع التنمية السياحية على الأقاليم المختلفة في الدولة.

ز ـ أثر التنمية السياحية على مستوى رفاهية الأفراد.

ومن هذا المنطلق فإن الخطة السياحية تشمل مجموعة من الأهداف النوعية والكمية مثل الأهداف التسويقية، المالية، الاقتصادية، الإنتاجية، العمالية، والأهداف الاجتماعية والثقافية.

ثانياً : المسح الشامل للموارد السياحية

يعتمد حصر الموارد السياحية على مدى توفر المعلومات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالنشاط السياحي، حيث إن رسم الصورة المرتقبة لمستقبل القطاع السياحي يعتمد على الصورة

السابقة للاقتصاد الوطني والقطاع السياحي. ويتم في هذه المرحلة تتبع تغيرات الهيكل الاقتصادي وتجميع المعلومات التفصيلية عن مختلف الأنشطة والموارد السياحية بالدولة والعلاقات المتبادلة بين قطاع السياحة بأنشطته المختلفة وغيره من القطاعات الأخرى، ثم تحليل هذه المعلومات وصياغتها بصورة واضحة تمكن المخطط من رسم السياسات المناسبة. كما تتضمن مرحلة المسح الشامل للموارد السياحية استخدام الأدوات الإحصائية في الدراسات الاستقصائية لتحديد مستقبل تطور المتغيرات الاقتصادية وفي تحديد وتقييم المقومات السياحية.

ثالثاً : رسم الإطار الإجمالي للخطة

ويقصد بالإطار الإجمالي للخطة الصورة العامة للتنمية السياحية بحيث تشمل المجالات العامة (والتي سيتم على أساسها اختيار مشروعات المرحلة التالية) : وتعتمد هذه المجالات على مجموعة من المعايير أهمها :

١ ـ الأهمية الاقتصادية، تكلفة الاستثمار، العائد المالي، العوائد الاقتصادية، مدى توفر عناصر الإنتاج، الوقت اللازم لنضوج الاستثمار في كل مجال، درجة التكامل بين المشروعات في كل مجال، توزيع هذه المجالات بين الأقاليم المختلفة، القدرة التمويلية في الاقتصاد، القدرة الاستيرادية للاقتصاد، السياسات والتشريعات العامة .

رابعاً : رسم الإطار التفصيلي للخطة

بعد رسم الإطار الإجمالي للخطة السياحية يقوم المسئولون عن التخطيط بتصميم الإطار التفصيلي للخطة، أي إعداد الدراسة التفصيلية للمشروعات الإنمائية السياحية . ولهذا فإن الخطة التفصيلية تتضمن تفاصيل المشروعات من عدة جوانب أهمها :

دراسة الظروف المحيطة بكل مشروع، أهداف المشروع، دراسة السوق وتحليله، الدراسة الفنية مثل التصاميم الهندسية، الدراسة الإدارية والتنظيمية، دراسة العائد الاقتصادي، دراسة العائد المالي، دراسة العوائد غير الاقتصادية.

وتتضمن الخطة التفصيلية برنامجًا زمنيًا يتم من خلاله تنفيذ هذه المشروعات. كما تتضمن الخطة التفصيلية الخطط المتعلقة بتنمية عناصر السياحة والتي سبق ذكرها.

خامساً : اعتماد الخطة السياحية

بعد اكتمال الإطار التفصيلي للخطة يمكن للسلطات المختصة من خلاله اتخاذ القرار النهائي وإصدار التشريعات وتطبيق السياسات الخاصة بالتنمية السياحية.

سادساً : تنفيذ الخطـــة

بالرغم من الطبيعة المركزية للخطة الشاملة إلا أن تنفيذ الخطة الخاصة بقطاع السياحة يستلزم اللامركزية حيث إن القطاع السياحي قطاع خدمي يعتمد على القدرة التنظيمية والإدارية في التنفيذ حتى يمكن تحقيق درجة أكبر من المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف العامة.

سابعاً : متابعة وتقويم وتقييم الخطة السياحية

وتختص هذه المرحلة بالرقابة والإشراف على تنفيذ الخطة للتعرف على أوجه القصور فيها لتذليلها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، ووضع البدائل لمواجهة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية أثناء التنفيذ.

الفصل الرابع

الأدوار التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية لضمان تنمية سياحية مستدامة

يقصد بالوحدات الاقتصادية الجهات المتوقع مشاركتها في تنمية السياحة المستدامة وهي الحكومة أو القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية المعنية بالسياحة وعامة الأفراد سواء السيّاح أو السكان المحليين في المقاصد السياحية(١٦).

أولاً : دور القطاع العام (الحكومات)

يرتبط قطاع السياحة بالعديد من الجهات الحكومية مثل وزارات السياحة، المواصلات، والتجارة، والبيئة، وغيرها ممن يقع على عاتقهم دعم عمليات تنمية السياحة المستدامة. وتقوم هذه الجهات بالتخطيط والتسويق والتوجيه في موضوعات السياحة، كما يشارك ممثلون عن الجهات الحكومية في الاجتماعات الدولية المعنية بالسياحة. وتعتبر الجهات الحكومية مسئولة عن وضع نظام وإجراءات لتضمين مفاهيم السياحة المستدامة في عمليات اتخاذ القرار.

---

(١٦) **الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي**، لجنة التنمية المستدامة، الدورة السابعة، ابريل ١٩٩٩م، *تقرير الأمين العام حول السياحة والتنمية المستدامة* . وأيضًا في :

Dekadt, Aking: *The Alternative Sustainable: Lessons from Development For Tourism*, Institute of Development Studies, U..K., 1990 .

ومن هـذا المنطلـق يتوقـع أن يقـوم القطـاع العـام بـترتيب أولوياتـه وأهدافـه لدعـم السـياحة المستدامة والتي يمكن تلخيصها في الآتي :

١ ـ استحداث إستراتيجيات وطنية وخطط عملية للتنمية المستدامة في قطاع السياحة، وتقييم القواعد والأنظمة والإرشادات والإجـراءات المطبقـة ومراجعتـها بحيـث تتلائـم مـع تحقيـق أهـداف التنمية المستدامة للسياحة. ويتضمن تطوير هذه القواعد والأنظمة والإرشادات والإجراءات تصديق الدول على الاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية والعمل على تنفيذها بشكل فعال.

٢ ـ وضع آليات ووسائل تنظيمية مناسبة للتقييم البيئي وتطوير الأنظمة والمعايـير البيئيـة فيمـا يخص قطاع السياحة، مع تحفيز استخدام الأدوات الاقتصادية بحيث تتضمن أسعار السلع والخدمات السياحية، وأي تكاليف ناجمة عـن الآثـار السـلبية للاسـتخدام علـى البيئـة، وتوفـير مفـاهيم تحليـل التكاليف والمنافع لسلوك الأفراد والمنظمات وإيجاد نظام لتحفيزهم على السلوك المستدام.

٣ ـ إنشاء مناطق محمية برية وبحريـة وشـاطئية، وتطويـر تخطيـط اسـتخدام الأرض بأسـلوب أوسع نطاقًا، وحماية الخط الساحلي من خلال فرض قيود على البناء. وكذلك تطوير خطط خاصـة بالمناطق السياحية لضمان أفضل استخدامات للأراضي.

٤ ـ فحـص أسـاليب التشـغيل وأعمـال المؤسسـات وتقييـم آثارهـا الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافية والبيئية ثم التخطيط والتوجيه لتحسين الأداء بصورة متوائمة مع السـياحة المسـتدامة، مثـل استخدام الموارد بكفاءة، وتقليل الهدر والنفايات، وتوفير الدعـم عـن طريـق المشـروعات التجريبيـة وبرامج تنمية القدرات.

٥ ـ العمل على تحفيز التوعية البيئية وتدريب وتعليـم العـاملين في قطاعـات السـياحة بأهميـة السلوك المستدام وسبل تحقيق أهداف "أجندة-٢١" وتحسـين تفـهم منـافع وتكـاليف السـياحة مـن الجوانب البيئية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

٦ ـ تحفيز التعاون الإقليمي والـدولي في مجـال السـياحة المسـتدامة لنقـل الخـبرات والتجـارب والتقنيات، وتطوير برامج خاصة لتفعيل التعاون بين الدول.

٧ ـ تحفيز كل فئات وقطاعات المجتمع للمشاركة في تنمية السـياحة المسـتدامة بحيـث تضمـن مشاركة الأقليات والمجتمعات المحلية والمرأة والشباب والكبار وغيرهم في هذه التنمية.

٨ ـ تطوير أنماط جديدة من السياحة تكون أكثر توافقًا مع احتياجات البيئة، ونفس الوقت ضمان المساهمة الإيجابية للسياحة في الاقتصاد، مع العمل على تقاسم المنافع الاقتصادية للسياحة بين الأجيال على نحو عادل.

٩ ـ تطوير معايير واقعية لمتابعة عمليات تنمية السياحة المستدامة في كل القطاعات والمستويات، والعمل على تنفيذ الأنظمة والمعايير تنفيذا فعالا .

١٠ ـ تشجيع وتحفيز مبادرات القطاع الخاص والمتعلقة بالسياحة المستدامة بكافة القطاعات السياحية مثل الفنادق وشركات السفر والسياحة والنقل البري والجوي والبحري ومؤسسات الترفيه وغيرها.

١١ ـ تشجيع التغيير في أنماط سلوك المستهلكين في الدول التي يسافر منها السيّاح والدول التي يقصدونها لتحقيق أهداف تنمية السياحة المستدامة.

١٢ ـ رصد التقدم في عمليات تنمية السياحة المستدامة، واستحداث أنشطة رصد ومراقبة الآثار السلبية الناجمة عن الأنشطة السياحية. وكذلك العمل على تحديد الحجم الأمثل للسياحة بحيث يتم عند الحاجة تقليل معدلات نمو قطاع السياحة من أجل المحافظة على الموارد الطبيعية والتراث الحضاري للجهات السياحية المقصودة، بالإضافة إلى الأعراف والتقاليد الاجتماعية والثقافية لدى المجتمعات.

ثانياً : دور القطاع الخاص

يتضمن قطاع السياحة العديد من الشركات والمؤسسات العاملة بشكل مباشر أو غير مباشر في مجالات النقل والسياحة والترفيه . ويتوقع من هذه الوحدات إدراك أهمية السياحة المستدامة وتحقيق أهداف "أجندة-٢١". وتتعدد سبل المشاركة الواعية في التنمية، ومن أهمها :

١ ـ تطوير نظام داخلي في الشركات والمؤسسات لتضمين موضوعات التنمية المستدامة في أهداف الإدارة مع توضيح الآثار الإيجابية على أداء العمل والربحية أو المؤشرات الأخرى المستخدمة. ويتوقع كذلك ضمان مشاركة كل المنتسبين للشركات والمؤسسات في عمليات تنمية السياحة المستدامة.

٢ ـ تحفيز العمل على تقليل الموارد المستخدمة والتركيز على زيادة نوعية الإنتاج وتقليص الهدر والنفايات. ولا شك أن تقليص النفايات إلى أدنى الحدود من أبرز أهداف "أجندة-٢١"

وهناك عدة طرق لتحقيق هذا الهدف بدءًا من اختيار عناصر الإنتاج ومورديها وتبنى نظم إعادة الاستخدام الأمثل للمنتجات والتخلص من نفايتها.

٣ ـ تحفيز الاستخدام الرشيد للطاقة والعمل على تقليل الانبعاثات الصادرة عن بعض مصادر الطاقة من خلال الإدارة الواعية للمصادر المتاحة من الطاقة واستخدام المواد والتقنيات الملاءمة للظروف المحلية.

٤ ـ تحفيز الإدارة الواعية والاستخدام الرشيد للموارد المائية في المجتمع بحيث يتم استهلاك الماء بصورة تتسم بالرشد، وتقليل الهدر والمحافظة على جودة المياه، وكذلك توفير المياه العذبة في أماكن الاحتياج من خلال بنية أساسية سليمة وإدارة معنية متطورة لموارد المياه لضمان عدم تلوثها.

٥ ـ تشجيع استخدام الوسائل والأدوات والآلات والتقنيات الملاءمة للبيئة السليمة بحيث يراعى في تصميمها تقليل التلوث وزيادة الكفاءة والملاءمة الاجتماعية والثقافية في أماكن استخدامها.

٦ ـ تضمين الآثار البيئية في دراسات الجدوى لاستخدامات الأراضي أو إنشاء المشروعات مع توضيح التكاليف والمنافع للبدائل المتاحة.

٧ ـ توفير أقصى قدر من المعلومات والمعارف حول أساليب التنمية للسياحة المستدامة لأكبر قدر من الأفراد والعاملين والعملاء، وزيادة وعي السيّاح بالآثار البيئية والاجتماعية المحتملة أثناء نشاطهم السياحي وأهمية السلوك القائم على الأساس بالمسئولية.

٨ ـ تعديل المنتجات السياحية التي تطورها وتقدمها بعض المؤسسات والشركات بحيث تكون أكثر ملاءمة للتنمية المستدامة للسياحة، وكذلك وضع علامات بيئية على السلع والمواقع السياحية لتعزيز الاستخدام المستدام.

٩ ـ أن تقوم وحدات القطاع الخاص بوضع معايير اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية كجزء أساسي في مشروعاتها الاستثمارية وإدارتها ونشاطها التسويقي وإدارة الموارد البشرية . ومن أبرز مظاهر ذلك تقييم الآثار الناجمة عن كل مشروع قبل البدء فيه، وتبني إجراءات فعالة للوقاية أو العلاج، ووضع إستراتيجيات خاصة لتقليل الآثار السلبية على الموارد الطبيعية والبيئة والمجتمع.

دور المنظمات الإقليمية والدولية

تقوم المنظمات الإقليمية والدولية بالعمل على تحفيز التعاون وتقديم المساعدات التقنية للحكومات والقطاع الخاص لضمان تنمية السياحة المستدامة، وكذلك القيام بالأنشطة الخاصة بالمؤتمرات وورش العمل وحلقات التدريب وعقد الاتفاقيات لضمان عمليات التنمية المستدامة في الأنشطة السياحية. ومن أبرز المنظمات في هذا المجال منظمة التجارة العالمية WTO، منظمة السياحة الدولية WTO، مجلس النقل والسياحة العالمي WTTC ومجلس الأرض Earth Council، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP بالإضافة إلى العديد من المنظمات الإقليمية.

ويتوقع من المجتمع الدولي المشارك في المتظمات الدولية الاعتراف بأهمية السياحة كأداة اقتصادية للتنمية خاصة في الدول النامية مما يجعلها قناة فعالة في توجيه جهود الدول المتقدمة لبناء قدرات الدول النامية ومساعدتها تقنيًا وماليًا لتطوير قطاعات سياحية تنافسية ومستدامة.

وفي نفس الوقت يتوقع من الدول ترجمة الاتفاقيات والمبادئ التوجيهية حول السياحة المستدامة إلى برامج عملية تنفذها الحكومات والقطاع الخاص والأفراد.

الفصل الخامس

السياحـــة المستدامة في الدول العربية

تسعى الدول العربية إلى تخطيط التنمية في قطاعاتها الاقتصادية المختلفة بصورة ملاءمة للبيئة في إطار التنمية المستدامة . وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد والمتباين بشئون البيئة في الدول العربية، إلا أن تنسيق الجهود والأنشطة البيئية يتم تحت مظلة الجامعة العربية من خلال مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة للربط بين محاور وبرامج العمل العربي للتنمية المستدامة و"أجندة-٢١" التي أقرها مؤتمر ريو دى جانيرو ووافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر١٩٩٢، كإطار عربي تنفيذي لتوصيات الأجندة الملاءمة للعمل العربي المشترك والتعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية. ويدعم عمل المجلس المكتب التنفيذي للمجلس من خلال المتابعة الدائمة لقضايا البيئة وتنفيذ قرارات المجلس والبت في الأمور الطارئة التي تتطلب إجراءات فورية. وتقوم الأمانة الفنية للمجلس بتولي الأعمال الفنية وإعداد الدراسات المختصة والتنسيق والتعاون مع الدول والمنظمات العربية والدولية والمجالس الوزارية العربية المتخصصة والاتحادات النوعية في مجالات العمل المشتركة.

ومن جهة أخرى تقوم اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي، والتي تضم في عضويتها المنظمات والمؤسسات العربية والوكالات الدولية ومكاتبها الإقليمية المعنية بالعمل البيئي العربي، بالعمل على تعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعة ومنظماتها المتخصصة وهيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لزيادة فعالية وكفاءة العمل البيئي العربي.

ويتبنى مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة مجموعة من برامج العمل العربي للتنمية المستدامة . ومن أبرز هذه البرامج(١٧) :

١ ـ برنامج مكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء في الوطن العربي الذي يهدف إلى الحد من تدهور الأرض ومن انتشار التصحر وخاصة في المناطق الحساسة والنائية، وإلى التعامل مع الأرض التي أصابها التدهور باستخدام تقنيات وأساليب الإدارة البيئية المختلفة لإعادتها إلى ما كانت عليه أرضًا منتجة .

٢ ـ برنامج مكافحة التلوث الصناعي في الوطن العربي الذي يهدف إلى التعرف على المؤثرات السلبية لعمليات التصنيع وبحث الوسائل الكفيلة للحد من هذه الآثار أو التخلص منها للحفاظ على البيئة . كما يهدف إلى إدخال الاعتبارات البيئية والاجتماعية في تقدير التكلفة الاقتصادية للتصنيع لاتخاذ القرارات المناسبة حتى تساهم الصناعة في عمليات التنمية المستدامة .

٣ ـ برنامج التربية والتوعية والإعلام البيئي في الوطن العربي الذي يهدف إلى رسم سياسة إعلامية بيئية وإيجاد الوسائل الكفيلة بإبراز القضايا البيئية حتى يتحقق الاهتمام المناسب بها على كافة المستويات . كما يهدف إلى توعية الجماهير العربية بالقضايا البيئية العالمية والإقليمية والمحلية.

٤ ـ برنامج البيئة البحرية والمناطق الساحلية والذي يهدف إلى العمل على حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية بالحد من تلوثها والإسراف في استغلالها، وإلى وضع الأسس البيئية السليمة لإدارة هذه النظم . كما يهدف إلى إيجاد التعاون الفعال بين الدول العربية للحفاظ على المناطق البحرية المشتركة .

٥ ـ برنامج التنمية والاستغلال الأمثل لمصادر المياه والحد من تلوثها والذي يهدف إلى إيجاد أفضل الطرق لتنمية مصادر المياه السطحية والجوفية في الدول العربية وحمايتها من التلوث وترشيد استخدامها في الأغراض المختلفة . كما يهدف إلى وضع الأسس الكفيلة بالإدارة البيئية السليمة

---

(١٧) **الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة**، جامعة الدول العربية، *البيئة والتنمية المستدامة في الوطن العربي* ١٩٩٨م، ص ص ١١-٢٨ .

لمصادر المياه المشتركة ودعم التعاون بين الدول العربية لتحقيق ذلك .

٦ ـ برنامج الدعم البيئي للبادية والذي يهدف إلى وضع برامج متكاملة لتنمية هذه المناطق وحمايتها بما يحقق حياة أفضل لسكانها والحفاظ على عاداتهم وتقاليدهم وحضارتهم .

٧ ـ برنامج المستوطنات البشرية وتأثيرها على البيئة والذي يهدف إلى الحد من تلوث وتدهور المدن العربية والحفاظ على قيمها الحضارية وإلى إيجاد سياسات قومية لإعادة تأهيل المستوطنات الهامشية وتنمية القرية .

٨ ـ برنامج تعزيز آليات الهياكل التنظيمية لأجهزة إدارة البيئة والتنمية والذي يهدف إلى تعميق الفهم حول أبعاد الترابط بين التنمية والبيئة وإلى إدماج العوامل البيئية بصورة فعالة في عمليات التخطيط للتنمية وتطوير هذه الخطط بما يتناسب مع المتغيرات البيئية والتنموية .

٩ ـ برنامج إنشاء شبكة المعلومات البيئية المتكاملة الذي يهدف إلى إعداد قاعدة البيانات والمعلومات البيئية على المستوى الوطني أولاً ثم إنشاء شبكة معلومات عربية متكاملة لتبادل هذه المعلومات .

١٠ ـ برنامج تكوين وتنمية الموارد البشرية في مجالات البيئة المختلفة والذي يهدف إلى التخطيط لإعداد وتدريب القوى البشرية في مختلف مجالات البيئة بهدف إعداد كوادر وطنية تستطيع التعامل مع مشكلات التنمية والبيئة وتقييم وتطويع التقنيات اللازمة لحماية البيئة والاستخدام الأمثل للمصادر الطبيعية وإتباع الوسائل الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة .

١١ ـ برنامج التعاون في مجال الأحياء الفطرية المهددة بالانقراض (التنوع البيولوجي) والذي يهدف إلى وضع الخطط الوطنية والإقليمية لحماية السلالات النباتية والحيوانية الفطرية من الانقراض وتنميتها والاستخدام الأمثل لها في التنمية.

١٢ ـ برنامج تطوير تقنية عربية سليمة بيئيًا والذي يهدف إلى تعزيز قدرات الدول العربية لتقييم التقنيات المنقولة لاختيار أفضلها بما يلائم الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لكل دولة وإلى تكوين وتطوير التقنيات البديلة ونشرها وتبادل المعلومات عنها.

١٣ ـ برنامج المحافظة على الآثار والمناطق الأثرية من التلوث والتدهور البيئي والذي يهدف إلى دراسة الوسائل العملية للمحافظة على الآثار والمناطق الأثرية والأعمال الفنية التاريخية من التلوث والتدهور البيئي وإيجاد أفضل السبل لإدارتها.

خاتمـــــة

تتطلب المرحلة الحالية والقادمة تكثيف الجهود في صناعة النقل والسياحة لتتم في إطار عملـي للتنمية المستدامة التي تنطلق من أسس بيان ريو دى جانيرو الذي تم اعتماده في ١٩٩٢م بمشاركـــة الـدول العربيـة . ويمكـن تلخيـص أهـم المبـادئ الإرشـادية لقطـاع النقـــل والســـياحة في النقـــاط التالية[١٨]:

- أن يساعد قطاع النقل والسياحة الناس في تنمية حياة صحية ومثمرة بصورة ملاءمة مع الطبيعة.
- أن يساهم قطـاع النقـل والسـياحة في جـهود المحافظـة والترشـيد والحمايـة وإعـادة بنـاء النظـام الأيكولوجي للأرض.
- أن يتبع قطاع النقل والسياحة أنماطًا مستديمة من الإنتاج والاستهلاك.
- أن تتعاون الدول لتحفيز النظام الاقتصادي الذي تتم من خلاله التجارة الدولية لخدمـات النقـل والسياحة بحيث تستند على أسس مستديمة.
- أن النقل والسياحة والسلام، والتنمية، وحماية البيئـة أمـور تتـم بصـورة متداخلـة وتعتمـد علـى بعضها البعض.
- أن يتم إيقاف وعكس آثار الإجراءات الحمائية في تجارة خدمات النقل والسياحة.
- أن تضمن تنمية السياحة حماية البيئة كجزء أساسي.
- أن يشارك المواطنون في أمور تنمية السياحة في إطار تبني القرارات التي وضعت وخطط لها على مستوى الأجهزة الوطنية المحلية.
- أن تقوم الدول بتحذير بعضها البعض من أي كوارث طبيعية قد يكون لها أثر على الســياحة أو السيّاح.
- أن يقوم قطاع النقل والسياحة ببذل أقصى طاقاته لتوفير فرص العمل للأهالي وللمرأة.
- أن يدعم ويدرك قطاع النقل والسياحة هوية وثقافة واهتمامات الأهالي.
- أن يحترم قطاع النقل والسياحة القوانين الدولية بشأن حماية البيئة.

(18) **World Tourism Organization, World Travel and Tourism Council**, and **Earth Council- AGENDA 21 for the Travel and Tourism Industry**, 1999, p. 34 .

المراجع

أولاً : المراجع العربية

أبو قحف، عبد السلام، *صناعة السياحة في مصر*، المكتب العربي الحديث: الإسكندرية ١٩٨٦م .

الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة، جامعة الدول العربية، *البيئة والتنمية المستدامة في الوطن العربي*، ١٩٩٨.

الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، الدورة السابعة، أبريل ١٩٩٩م، *السياحة والتنمية المستدامة، تقرير الأمين العام*.

الجلاد، أحمد، *مدخل إلى علم السياحة*، عالم الكتب : القاهرة ١٩٩٨م .

الحميدي، أبو بكر، *إدارة الفنادق، الجزء الأول*، مطبعة نحال، القاهرة ١٩٦٨م .

الخولي، سيد فتحي، فعالية *السياسات الاقتصادية للحد من التغير المناخي*، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية ١٩٩٧م.

الروبي، نبيل، *نظرية السياحة*، الجزء الأول، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٨م.

محمود، كامل، *السياحة الحديثة علماً وتطبيقاً*، الهيئة المصرية العامة للكتاب : القاهرة ١٩٨٧م.

منظمة السياحة العالمية، التقارير السنوية ، ١٩٩٥ – ١٩٩٨ .

ولي، كمال عبد القادر، أثر المواصلات على السياحة في الوطن العربي، *مجلة النقل البرى العربي*، السنة الخامسة، **العدد العاشر**، يونيو ١٩٨٦ .

ثانياً : المراجع الإنجليزية

Aking, Dekadt E., *The Alternative Sustainable: Lessons From Development for Tourism*, Institute of Development Studies, U.K, 1990 .

Chubb, Michael and **Holly R. Chubb**, *One Third of our Time*, John Wiley and Sons Inc, New York, U.S.A 1981 .

Macintosh, Robert W., *Tourism: Principles, Philosophies*, Grid Inc. Columbus, Ohio USA 1972.

Tolba, Mostafa K., *Saving our Planet : Challenges and Hopes*, Chapman and Hall, UNEP 1992.

United Nation Environment and Development Program, *Sustainable Tourism and Poverty Elimination*, Report on the Workshop held on 9th of February 1999 .

World Tourism Organization, **World Travel and Tourism Council**, and **Earth Council**- *AGENDA 21 for the Travel and Tourism Industry*, 1999.

World Tourism Organization, *Sustainable Tourism Development: A Guide For Local Planners*, Madrid, Spain 1994.

World Travel and Tourism Council, *World Tourism Organization*, Earth Council, Agenda 21 For the Travel and Tourism, 1998.

World Wildlife Fund, *Focus on Tourism, the Sustainability opportunity*, Discussion Paper For CSD-7, April 1999, New Yourk.

Development and Planning Sustainable Tourism in the Arab Countries

SAIYED FATHI AL-KHOULI
Associate Professor
Department of Economics
Faculty of Economics and Administration
King Abdul-Aziz University, Jeddah, Saudi Arabia

ABSTRACT. Tourisms is one of the fastest growing sectors of the global economy. It is claimed that tourisms can expect to experience phenomenal increases in earnings and effects on economies. Many developing countries are therefore encouraged to open up their economies and develop the tourism sector for their share of the profits. Tourism could be the leading sector for development given its capability to produce income and employment.

Agenda 21 is a comprehensive programme of action adopted by 182 governments at the United Nation Conference on Environment and Development, (The earth summit) on 14 June 1992, in Rio De Janiro. This Agenda is the first document of its kind to achieve international recognition for securing the sustainable future of the planet, from now into the twenty - first century. It identifies the environment and development issues, which threaten to bring about economic and ecological catastrophe and present a strategy for transition to more sustainable development practices. While conceding that uncontrolled growth of tourism can result in serious environmental and social problems, the United Nations contends that such negative effects can be controlled and reduced. This study aims to highlight the economic importance of tourism and argue that the development of tourism needs to be more sustainable.

Sustainable tourism development meets the needs of present tourists and host regions while protecting and enhancing opportunities for the future. Beginning with the concept of tourism, its type, factors, and its economic impacts on developments, this study shows the importance of protecting the environment for sustainable tourism development.